

# الطفولة في العالم

## وضع الأطفال في العالم ١٩٩٩ التعليم

(١) الحق في التعليم

أ.د. قاسم الصراف

## وضع الأطفال في العالم ١٩٩٩

## تمهيد:

من واقع تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ستقوم مجلة الطفولة العربية بنشر وقائع هذا التقرير حول جهود المجتمع الدولي في تحقيق مبدأ «التعليم للجميع» تبعاً في هذا العدد والأعداد التالية.

ينطوي تقريرنا في هذا العدد على وصف لنماذج من مبادرات تشجع حق الطفل في التعليم، حيث يسلط الضوء على السياق التاريخي الذي ذكر ودون فيه تأكيد حق الأطفال في التعليم، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، واتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٠، والمؤتمر العالمي من أجل التعليم للجميع الذي عقد في مدينة جومتيان بمملكة تايلند عام ١٩٩٠.

تشير إحصائيات الأمم المتحدة في هذا المجال أن هناك نحو بليون من البشر في هذا العالم سيدخلون القرن الواحد والعشرين وهم غير قادرين على القراءة والكتابة، وهذا بحد ذاته تهديد مباشر للحياة، لأنه يمثل حرماناً في حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو الحق في التعليم، الذي أعلن ضمن اتفاقيات تتراوح بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر قبل خمسين عاماً واتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام ١٩٨٩.

ومع وجود كل هذه التأكيدات في تلك الاتفاقيات، إلا أن هناك أمية متفشية بين ما يربو من سبب سكان العالم، بالإضافة إلى وجود أكثر من (١٣٠) مليون طفل في سن المدرسة، في العالم الثالث، محرومون من الاستفادة من التعليم الأساسي في بلدانهم، من بينهم (٧٣) مليون بنت خارج جدران المدرسة.

إن اتفاقية حقوق الطفل واضحة: "لكل طفل الحق في التعليم الجيد المتلائم مع نمو الطفل، ذكراً أم أنثى، ومع حياته الضردية" غير أن المطالبة حتى باتاحة المجال للتعليم هو أمراً لا يمكن ضمانه في العالم النامي. وقد أصبحت اتفاقية حقوق الطفل قانوناً دولياً ملزماً منذ اليوم الثاني من شهر سبتمبر عام ١٩٩٠، وحتى الآن صادقت عليها (١٩١) دولة، ولا توجد هناك أي وثيقة أخرى حول حقوق الإنسان حازت على هذا المستوى من التأييد الواسع النطاق. إن قبول هذه الاتفاقية يعني أن ٩٦٪ من أطفال العالم يعيشون

في البلدان الملزومة قانونياً بضمان كامل لحقوق الأطفال المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وقد جاءت اتفاقية حقوق الطفل كأحد ثمرات مؤتمر جومتيان الدولي للتربية الذي عقد في مملكة تايلند في شهر مارس عام ١٩٩٠ تحت شعار "التعليم للجميع"، وهو المؤتمر الذي رعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونسكو ومنظمة اليونيسيف والبنك الدولي، ليحقق للتعليم ما حققه للصحة المؤتمر الدولي حول الرعاية الصحية الأولية (الذي عقد في ألمانيا عام ١٩٧٨)، فقد طالب مؤتمر "جومتيان" بتعليم جيد النوعية للجميع، مع توجيه اهتمام خاص لأكثر سكان العالم فقراً.

ومنذ انعقاد مؤتمر "جومتيان" الدولي، والعالم يفكر جديداً بطريقة تعمل على ارتفاع مستوى الأداء في التعليم الأساسي للأطفال، حيث غدا التعليم الكمي غير كاف للولوج في القرن الحادي والعشرين، بل لابد من التعليم النوعي الذي يستطيع العالم به أن يكافح الفقر، ويعمل على تقدم المرأة، ودعم حقوق الإنسان، والايمان بالديمقراطية، وحماية البيئة، وضبط النمو السكاني، وكان ذلك الاجماع هو السبب الذي جعل الدول المانحة في عام ١٩٩٦ تلتزم بواجب مساعدة الدول النامية في ضمان تعليم ابتدائي شامل للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

لقد وضع مؤتمر "جومتيان" لنفسه ستة أهداف رئيسية هي:

- ١- توسيع نطاق رعاية الطفولة المبكرة وتنميتها، ولاسيما بالنسبة للفقراء.
- ٢- اتاحة المجال للجميع، دون استثناء، لتحصيل التعليم الابتدائي واكماله مع حلول عام ٢٠٠٠.
- ٣- تحسين مستوى التحصيل في ميدان التعلم بناء على نسبة مئوية متفق عليها لثئة عمرية معينة (٨٠٪ ممن هم في سن الرابعة عشرة، على سبيل المثال) يفترض أن تبلغ مستوى محدد.
- ٤- تقليص نسبة الأمية بين الكبار بحلول عام ٢٠٠٠ إلى نصف ما كانت عليه ١٩٩٠، مع تركيز خاص على تقليص أمية الإناث.
- ٥- التوسع في التعليم الأساسي والتدريب للشباب والكبار.
- ٦- تحسين مستوى نشر المعرفة، والمهارات، والقيم المطلوبة، من أجل حياة أفضل، ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ومع كل ذلك، فقد كان التقدم نحو تحقيق شعار "التعليم للجميع" بطيئاً، وهذا ما كشفت عنه ندوة مراجعة منتصف العقد التي تمت في عمان بالأردن في يونيو عام ١٩٩٦، حيث تبين أن التحاق البنات بالمدارس لم يتغير وضعه من الناحية العملية، فقد كان

مجموع أعداد الملتحقين بالمدارس الابتدائية أكثر علامات التقدم إشراقاً مع حلول منتصف العقد، بسبب زيادة مقدار هذه الأعداد إلى (٥٠) مليوناً عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ بالنسبة لأعداد الأطفال المسجلين في المدارس الابتدائية بالبلدان النامية. أما على الصعيد الإقليمي، فقد تفاوتت نسب التقدم، إذ اقتربت كل من مناطق شرقي آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية من هدف إلحاق الجميع بالمدارس الابتدائية، كما سجلت نتائج مشجعة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات الأخيرة. وفي الدول العربية زاد عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس، ففي سلطنة عمان، التي لم يكن فيها أي نظام تعليمي قبل عام ١٩٧٠، يذهب إلى المدرسة ٧٠٪ من جميع الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وفي المناطق الريفية بالمغرب يلتحق بالتعليم ثلث عدد الأطفال فقط ممن هم في سن التعليم الإلزامي، أي أقل من نصف المعدل للمناطق الحضرية، وتقل نسبة التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي في صعيد مصر ٢٠٪ عما هو عليه الحال في المناطق الشمالية من مصر.

وأيضاً طرأ تطور في نسبة التحاق البنات بالتعليم الابتدائي في الدول العربية، والآن يلتحق ثلاثة أرباع البنات ممن هن في سن التعليم الإلزامي بالتعليم الابتدائي مقارنة بعام ١٩٦٠ حيث التحق ثلث عدد البنات في الدول العربية بالتعليم الابتدائي مع ثلثين من البنين. وتمثل اليمن أقل الدول العربية بمعدلات التحاق البنات بالتعليم الابتدائي حيث تقل نسبة التحاق البنات عن ٣٠٪. وقد حقق التحاق البنات بالتعليم الابتدائي معدلات عالية أدت إلى تحقيق نسب متكاملة تقريباً بين البنين والبنات في كل من البحرين والأردن وليبيا وتونس.

والجدير بالذكر أنه لا يمكن تحقيق هدف "التعليم للجميع" دون الالتزام الكامل من جانب الحكومات الوطنية بأن التعليم يبدأ منذ الولادة، ويتم تعزيزه وتنميته من خلال منهج شمولي يساعد في تنشئة الطفل، ويتم تحقيق هذا البرنامج الشمولي من خلال تعليم الوالدين، وكذلك من خلال برامج رسمية تتناول مرحلة ما قبل المدرسة.

هذا ما تشير إليه اتفاقية حقوق الطفل، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والاعلان العالمي حول "التعليم للجميع"، حيث من الضروري تعليم البشر، فالتعليم ليس مجرد وسيلة لبلوغ غاية، أو أداة للتطوير، أو طريقاً للحصول على وظيفة أو عمل، وإنما هو الأساس الذي تقوم عليه حياة حرة، إنه حق من حقوق الإنسان، وواجب يقع على عاتق جميع الحكومات، كما تنص على ذلك المادة ٢٨ والمادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل.